

إسرائيل والأمن: جدوى محدودة.. أثمان مؤلمة

أبواق اليمين المتطرف الذي سوف يطالبه من جديد بالحسم العسكري في القطاع. عادة ما تكون قيادة العدو أكثر حساسية إزاء قرارات غير عمليات عسكرية ترى أنها غير ملحة ولا يوجد ما يبرر للمبادرة الفورية إليها، وخصوصاً إذا كانت النتائج غير مضمونة على مستوى الكلفة والجدوى، والعدوان يندرج ضمن ما يسمى «حروب الخيار»، لأن العدو لم يهاجم ولا أحد يعلم إن كان سيهاجم في المدى المنظور.

إلى ذلك، يبدو أن نتياهاو يرى أن مصلحة تكون بتحقيق أطول فترة ممكنة من الهدوء مع القطاع، كتعبير عن مفعول قدرة الردع الإسرائيلي التي عززها - بنظره - في العدوان الأخير. أضف إلى أنه لا يرى أن معالجة الواقع في القطاع أولوية ملحة، بغض النظر عن الأثمان في هذه المرحلة، إلا بمقدار ما يفرضه عليه من تطورات أمنية.

من جهة أخرى، ووفقاً للأولويات التي يتبناها نتياهاو وطاقمه، فإن المبادرة إلى عملية عسكرية ضد الأنفاق والقطاع، ستؤدي إلى انصرافه عن تطورات تشهدها الجبهة الشمالية، في سوريا، التي تحتل رأس اهتمامات القيادة الإسرائيلية. وهو ما عبر عنه وزير الطاقة المقرب من نتياهاو، يوفال شطاينتس، تعقيباً على التطورات الميدانية الأخيرة التي شهدتها الشمال السوري، بالقول إن التطورات الأخيرة في سوريا تمثل تغييراً في الميزان الاستراتيجي، وهي «أخطر استراتيجياً على إسرائيل من اتفاق غزة أو مما يحدث في لبنان».

وتابع شطاينتس «من الممنوع أن يخفي محاربة داعش عن أعيننا السيطرة الإيرانية على سوريا. إن نتيجة ذلك على المدى الطويل تعرض إسرائيل والمنطقة للخطر». ولفت إلى أنه «ليس بالضرورة أن تعرف إسرائيل كل نفق أو فتحة نفق هناك جهود ضخمة تبذل من أجل إيجاد حل تكنولوجي لمواجهة مثل هذا التهديد تحت الأرض».

الخيار، تقوم أولاً على تقدير جدوى هذه العملية ومدى إمكانية حذف هذا التهديد الذي يتراكم، وفي الوقت نفسه حجم الكلفة والأثمان التي سيدفعها صانع القرار الإسرائيلي، وبعد ذلك تأتي الاعتبارات الأخرى. في ظل الظروف الداخلية والإقليمية المحيطة بإسرائيل، يبدو رئيس حكومة العدو بينيامين نتياهاو وطاقمه أكثر حساسية للمبادرة إلى عملية تكرار في أقصى السيناريوهات نسخة العدوان الأخير على القطاع، «الجرف الصامد»، لأنها قد تنطوي على خسائر مؤلمة من دون حلول جذرية للتهديد الذي تمثله المقاومة في غزة. ستعدّ العملية دليلاً إضافياً على فشل العملية السابقة، وخصوصاً أنها لن تحقق أكثر مما حقق خلال 51 يوماً من العدوان. وستفتح مبادرة كهذه على نتياهاو

مهاجمة العدو، قبل أن يهاجم، ويتبلور ذلك بناء على معلومات تؤكد أو تقدر بأنه سيهاجم في وقت قريب. تاريخياً، كان للهجمات الوقائية موقعها الأساسي في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وطبقت إسرائيل هذا المفهوم في محطات عدة، أبرزها العدوان الإسرائيلي في سيناء ضمن العدوان الثلاثي عام 1956 ضد مصر، وتدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981، ومنشأة دبر الزور في سوريا عام 2007، والاعتداءات المتواصلة التي تستهدف عمليات نقل الصواريخ النووية والاستراتيجية في سوريا، التي تعلن إسرائيل أنها في طريقها إلى حزب الله في لبنان.

مع ذلك، فقد نوقشت خلال السنوات الماضية إمكانية شن عملية وقائية واسعة ضد قدرات حزب الله في لبنان، لكن قيادة العدو تراجعت وامتنعت عن تنفيذ هذا الخيار لحسابات تتصل بالكلفة والجدوى.

والسؤال المطروح الآن يتمحور حول إمكانية تبني هذا الخيار ضد الأنفاق وقدرات فصائل المقاومة في غزة؟ مهما كانت المبررات التي يجري تداولها في الساحة الإسرائيلية والمتصلة بالشرعية الدولية والداخلية لعملية وقائية ضد القطاع، فإن نقطة الارتكاز الأساسية لبحث صانع القرار السياسي والأمني في تل أبيب مثل هذا

يرى نتياهاو أن مصلحته تكون بتحقيق الهدوء مع القطاع

كان للهجمات الوقائية موقعها الأساسي في العقيدة الأمنية الإسرائيلية (الناضول)



تقرير

تلك أبيب: التنسيق الأمني مع القاهرة هو الأفضل

«حماس»، يوم أمس، في العاصمة القطرية «الدوحة»، لبحث آليات تطبيق اتفاق المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام الداخلي. وكان مسؤول العلاقات الدولية في «حماس»، أسامة حمدان، قد قال مساء أول من أمس، إن هناك جهوداً تبذل في سياق «تحقيق المصالحة التي ستقود إلى وحدة الصف الفلسطيني حول مشروع المقاومة».

وفي سياق منفصل، حكمت محكمة الصلح في الناصرة، على النائبة الفلسطينية في الكنيست الإسرائيلي حنين الزعبي، يوم أمس، بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة «إهانة شرطيين»، وفقاً لمصادر قضائية. وستصبح هذه العقوبة نافذة في حال إدانتها بجنحة مماثلة في العام المقبل، وحكم على الزعبي بتسديد غرامة بقيمة 3000 شيكل (750 دولاراً). ويأتي هذا الحكم في أعقاب اتهام الزعبي في السادس من تموز 2014 عنصريين عربيين في الشرطة الإسرائيلية بأنهما «خونة»، وذلك أثناء مثول شبان فلسطينيين من الناصرة أمام محكمة إثر توقيفهم في تظاهرات للتنديد بمقتل الفلسطيني محمد أبو خضير الذي أحرق حياً في الشهر نفسه على يد مستوطنين.

إلى ذلك، أعلنت الشرطة الإسرائيلية أن الرجل الذي طعن جندياً إسرائيلياً وأصابه بجروح طفيفة قرب محطة حافلات في عسقلان يوم أمس، قبل إصابته برصاصها، هو سوداني الجنسية وقضى لاحقاً متأثراً بجروحه.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)



من جهة أخرى على الصعيد الفلسطيني، دعا نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، مساء أول من أمس، المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل من أجل إطلاق سراح محمد القيق، مطالباً السلطة الفلسطينية بتحمل مسؤوليتها، تجاه العمل العاجل من أجل تحرير القيق. وكانت محامية هيئة شؤون الأسرى والمحررين (تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية)، هبة مصالحة، قد حذرت من أن المعتقل محمد القيق «يصارع الموت».

وعلى المستوى السياسي، التقى وفداً حركتي «فتح»

فيما تعالت الأصوات المناشدة بالتحرك من أجل إطلاق سراح المعتقل في السجون الإسرائيلية، محمد القيق، المضرب عن الطعام بعد تدهور حالته الصحية. عقدت حركة «حماس» و«فتح» لقاءً في الدوحة، لبحث آليات تطبيق اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي توصلتا إليه في نيسان 2014.

في هذا الوقت، قال وزير البنى التحتية والطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، أول من أمس، إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «غمر الأنفاق على حدود مصر مع قطاع غزة بالمياه بناءً على طلب من إسرائيل». وفي ندوة عقدت في مدينة بئر السبع تطرقت إلى العلاقات الإسرائيلية المصرية، أوضح شتاينتس «أن التنسيق الأمني بين البلدين أفضل من أي وقت مضى»، على حد تعبيره.

وكانت السلطات المصرية، قد غمرت بالمياه، في الأشهر الماضية، عدداً من الأنفاق بين قطاع غزة، بحسب تصريحات متعددة، صدرت في أوقات سابقة عن مسؤولين في الجيش المصري. كذلك، قلل شتاينتس، من شأن تقارير صدرت أخيراً عن الأنفاق بين بلاده وقطاع غزة، موضحاً أن «مواطني دولة إسرائيل بإمكانهم الاطمئنان حيال التهديد الذي تشكله الأنفاق على حدود القطاع». وربطاً بهذه التصريحات، قال الجيش المصري، يوم أمس، إن إحدى الدوريات التابعة لقوات حرس الحدود، «اكتشفت نفقاً خرسانياً جنوب منفذ رفح»، مضيفاً أن «النفق يستخدم في أعمال تهريب الأفراد والأسلحة والذخائر على الحدود مع قطاع غزة».

علي حيدر

لم تحتج إسرائيل، إلى إعلان حركة المقاومة الإسلامية «حماس» انهيار نفق على 7 من رجالها، كي تعرف أن فصائل المقاومة في غزة تواصل عمليات الحفر. سبق أن أشارت تقارير إسرائيلية عدة إلى هذه الحقيقة، التي كانت وما زالت المقاومة تنتهجها استعداداً لمعركة محتملة مع العدو، وهو تحد كان ولا يزال حاضراً امام صناع القرار في تل أبيب.

مع ذلك، فإن استمرار المقاومة في مراكمة قدراتها بعد العدوان الأخير على قطاع غزة الصيف الماضي، ومن ضمنها حفر الأنفاق، يأتي لمنع العدو من تحقيق هدفه الاستراتيجي، المتمثل بتجريد القطاع من السلاح، أيضاً، فإن المظلة التي وفرتها معادلة الردع المتبادل، برغم تفاوت القوة بين الطرفين، مكنت «حماس»، وبقية فصائل المقاومة من مواصلة مراكمة قدراتها. ومن الطبيعي أن تركز «حماس» على حفر الأنفاق، وذلك على خلفية استخلاص العبر من المواجهة الأخيرة، وخصوصاً بعد الانجازات المهمة التي حققتها هذه الأداة الاستراتيجية وتحديد وجهتها الانفاق الهجومية.

الحملة السياسية والإعلامية في إسرائيل، التي تمحورت حول خطر الأنفاق في قطاع غزة، استحضرت الخيارات العملانية امام إسرائيل، التي يندرج مجملها ضمن عنواني الضربات الوقائية والاستباقية. ولما كان مستبعداً امتناع الإسرائيلي عن شن ضربات استباقية، إذا توافرت معلومات استخباراتية مركزة، عن عملية وشبكة ستنفذ عبر احد الأنفاق. تبقى المعالجة المطروحة هي إمكانية شن جيش العدو هجمات وقائية ضد الأنفاق. ملاحضة: الضربات الوقائية هي المبادرة إلى ضربات تستهدف عملية بناء قدرات العدو وتحديدًا عندما يتعلق الأمر بقدراته الاستراتيجية من دون وجود أي علاقة بموعد تفعيل العدو لهذه القدرات. اما الضربات الاستباقية، فهي المبادرة إلى

مصدر عسكري أن المعارك في جبال صلب المحاذية لمديرية نهم في محافظة صنعاء مستمرة وسط تقدم للجيش و«اللجان»، مؤكداً أنه جرى أمس طرد المسلحين من معظم مناطق جبال صلب. وأشار المصدر إلى أن المجموعات المسلحة في منطقة قروود وملح، باتت محاصرة من جهة صلب ومن بقية الجهات بحكم الجغرافيا، وبالتالي مقطوعة عن الإمدادات. وفي الوقت نفسه، شن طيران «التحالف» أربع غارات على فرضة نهم ومنطقة قروود، وهو ما يعطي دلالة واضحة على أنه جرى طرد المسلحين من تلك المناطق.

أما في الجوف، فقد قتل عدد كبير من قوات «التحالف» والمسلحين خلال التصدي لمحاولات تقدم لهم في مديرية خب والشعف شرقي المحافظة. وأكد «الإعلام الحربي» تمكن الجيش واللجان من تدمير عربية «برادلي» إسرائيلية بين منطقتي السعراء والخليفين التابعة لمديرية خب والشعف الحدودية شرقي الجوف. وشن طيران العدوان عدداً من الغارات على مديرية الغيل شمال غرب الجوف.

وفي تطور لافت، شن طيران العدوان أمس، سلسلة غارات على مدينة الحديدية مستهدفاً أحياء سكنية، وأفاد مصدر في المكتب السياسي التابع لـ«أنصار الله» في محافظة الحديدية بأن طيران العدوان قصف بغارات عدة مبنى المكتب السياسي في الحديدية الواقع في الحي التجاري وسط المدينة. وسقط عدد من العاملين في المكتب بين قتيل وجريح، في وقت فجر فيه انتحاري نفسه في شارع زايد في مدينة الحديدية، من دون أن يترك أضراراً بشرية.

واستولى «القاعدة» خلال شهر نيسان الماضي على 17 مليار ريال (85 مليون دولار) كانت في خزينة فرع «البنك المركزي» في المكلا، وبعد أيام فقط اقتحم مصارف حكومية وتجارية ونهب كل ما فيها من أموال. ووفق مصادر محلية في مدينة المكلا، يحصل التنظيم على عائدات مالية كبيرة من خلال فرض الغرامات والاتاوات على التجار وجني الضرائب العامة وإيرادات ميناء المكلا.

وفي سياق تمديد تنظيم «القاعدة» في محافظة شبوة النفطية في الآونة الأخيرة، وبعدها أحكم مسلحوه سيطرتهم مطلع الشهر الحالي على مديرية عزان التجارية في المحافظة، رافعين الاعلام السوداء في شوارعها، انتقل العشرات منهم من عزان إلى مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة منذ أيام.

وكشفت مصادر محلية لـ«الأخبار» أن «القاعدة» باتت على وشك السيطرة على مركز محافظة شبوة النفطية. وفي ظل تصاعد مخاطر التنظيم في مدينة عتق، ناشدت قيادة «محور عتق» الموالية للسعودية «جميع المخلصين والمواطنين التجمع في عتق للأهمية مع أسلحتهم والإبلاغ عن أي معلومات بهذا الشأن».